

منظومة مجتمع المعرفة ودورها في الحوكمة الرشيدة

Knowledge society system and its role in rational governance

د. صفاء عثمان^{*}، جامعة بسكرة، الجزائر.

safaotmane0@gmail.com

تاريخ التسليم: (2020/10/29)، تاريخ المراجعة: (2021/03/23)، تاريخ القبول: (2021/07/19)

Abstract :

ملخص :

Knowledge is considered the major necessary base in the establishment of humanitarian developmental projects in various fields. It is an essential mean in facilitating and diversifying the options available to individuals to develop their abilities, their energies and their potentialities. Hence, it is imperative to build a knowledge society in which the individual the institution and the state an adult, to be the basis for progress and prosperity.

The current article deals with a conceptual introduction about good governance, as well as the knowledge society and its various dimensions and indicators, as well as the obstacles to establish a knowledge society in the Arab educational environment, with a focus on the importance of knowledge as an inevitable mean in this age in the achievement of good governance which leads to economic superiority and society's happiness and stability.

Keywords: Knowledge Society, Globalization, Good Governance. Five personality traits.

تُعد المعرفة القاعدة الأساسية اللازمة لإنجاز مشروعات التنمية الإنسانية في شتى المجالات لأنها وسيلة ضرورية لتيسير وتنويع الخيارات المتاحة أمام الأفراد لتنمية قدراتهم وطاقاتهم وإمكانياتهم والسمو بأوضاعهم. ومن ثم فلا بد من تكوين مجتمع المعرفة الذي يصبح فيه الفرد راشداً والمؤسسة راشدة والدولة راشدة ليكون قاعدة للتقدم والازدهار. ويتناول المقال الزاكن مدخلاً مفاهيمياً حول الحكم الرشيد، وأيضاً مجتمع المعرفة ومختلف أبعاده ومؤشراته وكذا معوقات تأسيس مجتمع المعرفة في البيئة التعليمية العربية، مع التركيز على أهمية المعرفة كوسيلة حتمية في هذا العصر لتحقيق الحوكمة الرشيدة التي تؤدي إلى التفوق الاقتصادي وإسعاد المجتمع واستقراره. الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة، العولمة، الحوكمة الرشيدة.

* المؤلف المراسل: د. صفاء عثمان، الإيميل: safaotmane0@gmail.com

مقدمة:

يشهد العصر الحالي تطورات هائلة وسريعة في جميع المجالات، وأصبح العنصر الحاكم والغالب فيها هو التقدم العلمي والتكنولوجي، ذلك أن العصر الذي نعيشه الآن عصر جديد - عصر حضارة المعلومات أو عصر التنمية المعلوماتية أو عصر المعرفة كما يطلق عليه - أطلقته تشكيله من المتغيرات والتحولات والمستجدات التي ما زالت تؤثر تداعياتها الإيجابية والسلبية على العالم المعاصر، بشكل متسارع، الأمر الذي مهد لظهور مجتمع عالمي جديد يطلق عليه **مجتمع المعرفة**.

وظهور مجتمع المعرفة كان نتاجاً لظهور **اقتصاد المعرفة** الذي نتج عن تشابك أصيل لظواهر متعددة مثل: ثورة الاتصالات، وظاهرة انفجار المعلومات، وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما سمح ببناء اقتصاد المعرفة، وهو مجتمع يشق طريقاً جديداً في التاريخ الإنساني، ويجعل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات جزءاً لا يتجزأ من معظم الفعاليات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتعليمية، ويحقق تغييرات بنوية عميقة في مناحي الحياة جميعها، بحيث تصبح مصدراً اقتصادياً رئيساً يحمل في ثناياه بذور الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية.

وأصبح من البديهيات أن المعرفة عنصر فاعل في تغيير المجتمعات، فمختلف التصورات التقنية الحاصلة في العالم من أنترنيت، وشبكات اتصال، وطرق سوق المعلومات، تهدف جميعها إلى تحقيق السرعة في الوصول إلى المعلومات والبيانات وفي اتخاذ القرار الصائب، والنفاذ العقلاني إلى السوق، فلم تعد المعرفة عفوية ولا أمراً متروكاً للصدفة، وإنما هي منارة تكشف السبل، وتهدى إلى الطرق القويمة، وتساعد على التصرف الحكيم، وبناء القرار الرشيد في مرحلة تاريخية أبرز خصائصها التقلب والاضطراب.

من هذا المنطلق فالدراسة الحالية تسلط الضوء على منظومة مجتمع المعرفة ودورها في الحوكمة

الراشدة، من خلال طرح التساؤلات الآتية:

ما مفهوم كل من الحكم الراشد ومجتمع المعرفة؟ ما هي مختلف أبعاد مجتمع المعرفة ومؤشراته؟

وما مختلف معيقات تأسيس مجتمع المعرفة في البيئة التعليمية العربية؟

1- مفهوم مجتمع المعرفة :

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن مفهوم "مجتمع المعرفة" على نطاق واسع، و المقصود بهذا المفهوم يحيطه بعض الغموض حيث تعددت الآراء والأقوال بشأنه، إلا أن معظم المفكرين و الباحثين يتفقون على أن مفهوم "مجتمع المعرفة" يقصد به: "توافر وتشجيع مستويات متقدمة من البحث العلمي والتنمية التكنولوجية التي توفر المادة المعرفية لجميع أفراد هذا المجتمع بلا استثناء وبدون تمييز بحيث يتم حث هؤلاء الأفراد على تعلم كيفية تحقيق الاستفادة المتكاملة والشاملة من المواد المعرفية المتوافرة وتوظيفها و استثمارها و إدارتها بشكل مناسب ، وبالتالي فإن المعرفة هي التي تتميز المجتمع و تحدد

قدرته على الاستمرار والصمود والتفوق في المنافسة (عبد الوهاب جودة الحايص، عبيدة أحمد صبطي، 2018، ص9).

وقد ظهر مفهوم مجتمع المعرفة لأول مرة في منتصف عقد الستينات من القرن الماضي ، وقدّم العديد من الباحثين نظريات متنوعة حول مجتمع المعرفة وخصائصه وأبعاده ومكوناته ، ومن أبرز هذه الجهود النظرية التي قدمها الباحث نيكوستر ، وهي نظرية خاصة بالسمات العامة لمجتمع المعرفة وتركز على الوظائف والأدوار المعرفية على أساس أن المعرفة تمثل منتجا جديدا يمكن أن يحل محل رأس المال حيث أنها تعبر عن عناصر الإنتاج غير التقليدية، ويرى الباحث إدواردو بورتلان أن مجتمع المعرفة يمثل برنامجا متكاملا يتضمن التعليم والعلوم والثقافة والتكنولوجيا والاتصال التي تمثل كلها معا وحدة متكاملة ومتناسكة وقد أصبح مجتمع المعرفة في ضوء التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والطفرات التكنولوجية والثورة المعلوماتية التي حدثت في العقود الأخيرة من المؤثرات القوية التي تمارس تأثيراً كبيراً وواسعاً على مختلف جوانب الحياة المعاصرة.(شروق جمال طاهر، 2018، ص18).

هناك تحول جوهري من مجتمع صناعي إلى مجتمع المعرفة، إذ أن المعرفة تبقى هي القوة الدافعة والمسيطرة في المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة في مختلف أوجه الحياة، أي أنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوى العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات، ولمجتمع المعرفة مجموعة خصائص ينفرد بها عن باقي المجتمعات منها استخدام المعرفة كمورد اقتصادي من خلال استغلالها والانتفاع بها خاصة بتواجد اتجاه متزايد نحو استخدام المعرفة للعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة، كذلك الاستخدام المتناهي للمعرفة بين الجمهور الذي يستخدم المعرفة لممارسة حقوقه ومسؤولياته، فضلاً عن إنشاء نظم المعرفة التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لكافة الأفراد، وبذا تكون المعرفة عنصراً لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد.

(محي الدين، حسانة ، (2004) ، "اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات"، تم استرجاعها في تاريخ 2020/10/20 على الساعة 20.15 من الموقع: www.doc.abhatoo.net/article.php3)

2- تعريف الحكم الراشد وخصائصه:

• تعريف باكاناسكو و لوكاليس Bagnasco et le Galles : " هو ذاك النمط من الحكم الذي يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط و فضاءات غير مؤكدة و مجزأة ". (الأخضر عزي، غالم بلطي، 2004 ، ص97).

• تعريف ماركو رانجيو و تيبولت Marcou, Rangeon et Thibault يرى أن الحكم الراشد هو: " تلك الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية و التي من خلالها يكون الأعوان الخواص

و كذا المنظمات العمومية و الجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة". (علة مراد، سالت محمد مصطفى، 2008، ص5).

• أما تعريف و. براند **W. Brand** فيرى أنه: "مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة... كما ويندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب و هذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العمة خدمة للمجتمع". (بن خالد جمال، 2020، ص8).

• الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو: "الحكم الذي يعزز ويدعم وتصور رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر الأفراد المجتمع فقرا و تهميشا" (هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، ص 101).

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن مفهوم الحكم الراشد يتضمن قاعدة محددة تقوم على آليات ومؤسسات وفاعلين في الدولة وشركاء اجتماعيين، وأنواع التداخل القائمة بين تلك العناصر، كما ويكمن حصر الأسس المفاهيمية والعملية للحكم الراشد في قدرة المؤسسات والوحدات في استعمال الإمكانيات والموارد المتاحة من أجل الوصول إلى الهدف المرسوم.

فما سبق يمكن اكتشاف خصائص الحكم الراشد التي تتبلور فيما يلي:

1. صيانة الحرية لضمان توسيع خيارات الناس.
2. المشاركة الشعبية الواسعة، مع تمثيل شامل لعموم الناس.
3. سيادة القانون والسهر على تطبيقه من طرف جهاز قانوني فعال ومستقل.
4. التسيير العقلاني للدول أو الإدارات والمؤسسات على أساس تحقيق هدف الصالح العام بغية تحقيق تنمية شاملة.

وإن عدنا إلى الخلفية التاريخية للحكم الراشد فإن أول ما ظهر هذا المصطلح كان في المؤسسات المالية في عقد الثمانينات، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية على إثر أفول الاتحاد السوفيتي وضمور سياسة القطبين وغياب النظام القائم على تعدد الأطراف كذا ظهور متغيرات و مستجدات على الساحة الدولية كالعولمة وبروز الفواعل غير الدول مثل المنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات... فظهر هذا المصطلح كان نتيجة للفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا كآلية و مفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات. (السيد عبد الحميد الزيات، د ت، ص 158).

مظاهره:

يرى جاك بور فولت **Bourgault jaques** أن المظاهر الأساسية للحكم الراشد تتمثل في

المظاهر المعيارية التي تظهر من خلال:

1. إدراك مشروعية السلطة من طرف الشعب.
 2. المشاركة في صنع القرار من كافة المستويات (مواطنين ونخب).
 3. خدمة الصالح العام من خلال الثقافة الإنسانية في تسيير الشؤون العامة.
- و مظاهر عملية تتبلور في:

1. الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني.
2. تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية والتسيير العقلاني.
3. الاستجابة والشفافية.

3- السمات الرئيسية لمجتمع المعرفة :

يتسم مجتمع المعرفة بالعديد من الخصائص والسمات من أبرزها:

• **تقلص قيود الزمان والمكان:** فقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة إلى تطورات مذهلة مصاحبة في شبكة الاتصال، وظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وقد أدى ذلك إلى تقلص قيود الزمان والمكان، حيث أتاحت هذه التقنيات الفرص أمام الإنسان للتواجد في كل مكان وفي كل وقت وفي اللحظة نفسها.

• **الاندماج بين مجالات المعرفة المختلفة:** بمعنى الانتشار الواسع والسريع إلى مجالات المعرفة الأخرى، فتتطور بدورها وينشأ عنه ما يطلق عليه "القيمة المعرفية المضافة"، وقد أدى ذلك إلى بروز مساحات معرفية جديدة، وظهور تنظيرات أكثر جدة في مجالات المعرفة المتداولة، الأمر الذي أدى إلى بروز تقنيات إبداعية جديدة في هذه المجالات المعرفية.

• **تطوير منهجيات علمية حديثة لحل المشكلات والتعامل مع الظواهر المختلفة :** الأمر الذي مهد إلى تعاظم الحاجة إلى منهجيات وأساليب علمية جديدة تمكن من الاستفادة من هذا الطوفان المعرفي المتدفق في التعامل مع الظواهر في تعقيداتها الجديدة وإشكالياتها المتجددة.

• **اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات، وإرساء مفاهيم وقواعد جديدة للتراكم الرأسمالي :** فقد أصبح مصدر القوة الحقيقي لأي مجتمع هو ما يمتلكه أبناء هذا المجتمع من معارف ومعلومات حديثة ومتجددة وقابلة للتطبيق والتوظيف، ومع اعتماد تلك المعايير الجديدة لقوة المجتمعات بدأت تتصاعد الكتابات حول إرساء قواعد جديدة للتراكم الرأسمالي، وإرساء مفاهيم جديدة لرأس المال، مثل : مفهوم رأس المال الفكري، الذي يعترف بالأهمية الحاسمة للفكر والإبداع في تطور المجتمعات وتحقيق تقدمها وريادتها، ومفهوم رأس المال العقلي الذي يعترف بأن القدرات العقلية الخلاقة للبشر في أي مجتمع تمثل معيناً لا ينضب، ومفهوم رأس المال المعرفي الذي يشير إلى مصدر القوة الجديد لأي

مجتمع هو "المعرفة في يد الكثرة" وليس "الأموال في يد القلة" وهكذا بات من المؤكد أن الحياة الهامشية في ظل مجتمع المعرفة هي حياة " المحرومين معرفياً".

• ظهور أساليب جديدة للتقسيم الدولي للعمل، تبوأَت بموجبه التكنولوجيا مكان الأيديولوجيا في صناعة شكل النظام العالمي الجديد، وتحديد شكل العلاقات الدولية في هذا النظام في المجالات المختلفة، اقتصادية وسياسية وثقافية وتربوية.

• أصبحت المعارف والمعلومات مقوماً اجتماعياً قائماً بذاته، وعنصراً فاعلاً بالغ التأثير في حياة الأفراد والمجتمعات، وأصبح تغييرها يحطم معه أدواراً اجتماعية مستقرة، وينشئ أخرى مستحدثة ونتيجة لذلك أصبحت الوظائف والمهن تتغير هي الأخرى بمعدلات لم تر البشرية لها من قبل مثيلاً، حيث باتت تتغير بوتيرة متسارعة استجابة لسرعة التغيرات العلمية والتكنولوجية.

• التغير الجذري في مفهوم العمل ومجالاته وآلياته ومهاراته، مما أسهم في بروز مجموعات جديدة من الأعمال والوظائف المرتبطة بالمعارف والمعلومات، وأصبحت التجارة الرابحة هي "تجارة المعرفة"، وبات التجار الأكثر حظاً هم تجار المعلومات.

• أسهمت تقنية المعلوماتية في بلورة ثقافة إلكترونية زادت من عمليات التلاحق الثقافي بين المجتمعات، وإتاحة الفرص أمام الأفراد لمقارنة "صورة الذات" مع "صورة الآخر" وما يرتبط بذلك من رضا وقناعة أو تمرد وعصيان، ولقد ساعدت تقنية المعلوماتية في انتشار لغة إلكترونية تعتمد على الرمز، مما كان له أثره على طريقة التفكير وتحقيق نوع من "التوحد اللغوي" بين أفراد مجتمع المعرفة على اختلاف مشاربهم الثقافية.

• **تفجر الكثير من القضايا الأخلاقية والخلافية :** فمما لا شك فيه أن ما شهده مجتمع المعرفة من تطورات علمية مذهلة في شتى فروع المعرفة بصفة عامة وفي علوم الحياة (البيولوجيا) بصفة خاصة من شأنه أن يفجر العديد من القضايا الأخلاقية التي يمكن أن تتعارض مع إرث من القيم الاجتماعية وأدلتها الدينية التي استقرت في الوجدان على مدى آلاف السنين مثل إمكانية استنساخ البشر وعمليات تخليق قطع غيار بشرية بالاعتماد على معطيات الخريطة الجينية، ونقل الأعضاء من الموتى، بل ومن الأحياء الأصحاء إلى المرضى، إلى غير ذلك من القضايا المشابهة.

ويمكن إجمال سمات **مجتمع المعرفة** فيما يلي : الاتصالية العالية- المشاركة الفعالة في إغناء المحتوى الرقمي- نشر المعرفة - دعم التطوير والبحث العلمي- إتاحة التعليم المتطور والنفوذ إلى الثقافة والمعرفة والتقنيات الحديثة لجميع أفراد المجتمع - النمو الاقتصادي المعتمد على التكنولوجيا المتطورة وهو ما يدعى باقتصاد المعرفة. (صلاح الدين محمد توفيق، 2007، ص 22-24).

4- أبعاد مجتمع المعرفة :

إذا كان الفكر قد استقر على تسمية هذه الحقبة الإنسانية بمجتمع المعرفة، فإنه في ظل مجتمع المعرفة، أصبحت مجتمعات اليوم ترنو نحو الاستخدام المتعظم والكثيف للمعرفة العلمية والتكنولوجية في

مختلف مجالات الحياة وعلى كافة الأصعدة، مما كان له تأثيراته الواضحة على مجمل أنشطة الإنسان، ومن ثم يجوز القول مجتمع كثيف المعرفة، وتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعمل كثيف المعرفة، وإنتاج كثيف المعرفة، وفي هذا السياق يمكن رصد بعض أبعاد ملامح مجتمع المعرفة وخصائصه ومؤثراته، ومن أبرزها ما يلي:

البعد الاقتصادي :

ويتمثل في أن المعلومة هي السلعة أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وتوفير فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعنى أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

البعد التكنولوجي :

ويتمثل في انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة في المصنع أو المزرعة، في المكتب والمدرسة، في البيت والشارع، وهذا يعنى كذلك ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها طبقاً للظروف الموضوعية لكل مجتمع سواء فيما يتعلق بالعتاد أو البرمجيات، كما يعنى البعد التكنولوجي لثورة المعلومات بتوفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة وجعلها في متناول جميع أفراد المجتمع.

البعد الاجتماعي:

يسود مجتمع المعرفة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية التي تهدف إلى زيادة الوعي بتكنولوجيا المعلومات ودورها في الحياة اليومية من حيث الكم والكيف وسرعة التطوير الذي يطرأ على حياة الفرد، ويقوم مجتمع المعرفة على التعاون و الشراكات المعرفية بين المؤسسات المختلفة بالمجتمع داخليا وخارجيا.

البعد الثقافي :

ويتمثل في إعطاء أهمية قصوى للمعلومة والمعرفة، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعنى نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

البعد السياسي :

ويتمثل في إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية الفعالة. (حسام الدين محمد مازن، 2006، ص 130 - 131).

5- مؤشرات مجتمع المعرفة:

ثمة مؤشرات عدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد وصف مجتمع المعرفة وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المؤشرات:

1- الكثافة الاتصالية: ويقاس بعدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل مائة فرد، وسعة شبكات الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات عبرها .

2- التقدم التكنولوجي: ويقاس بعدد الكمبيوترات، وعدد مستخدمي الإنترنت، وحيازة الأجهزة الإلكترونية كأجهزة الفاكس والهواتف، وما شابه من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات.

3- الإنجاز التكنولوجي: ويقاس بعدد براءات الاختراع، وعدد تراخيص استخدام التكنولوجيا، سواء المستوردة أو المصدرة، وحجم صادرات منتجات التكنولوجيا العالية والمتوسطة منسوباً إلى إجمالي الصادرات.

4- الجاهزية الشبكية: ويقاس بمستوى البنية التحتية لمجتمع المعرفة، ومدى تأهل الأفراد والأسواق، ومدى تجاوب البيئة التشريعية والتنظيمية مع النقلة النوعية لمجتمع المعرفة.

5- استخدام وسائل الإعلام: ويقاس بدلالة عدد وسائل الإعلام الجماهيري من أجهزة الراديو والتلفزيون والصحف والمجلات، وعدد ساعات الاستماع والمشاهدة ومعدلات القراءة ومعدلات استهلاك الورق، علاوة على مدى اعتماد الإعلام الجماهيري على المصادر المحلية، منسوباً إلى المصادر الخارجية كوكالات الأنباء العالمية والبرامج التلفزيونية المستوردة.

6- الذكاء المعلوماتي: وهو من أصعب المؤشرات قياساً نظراً إلى حداثة مفهوم الذكاء الجمعي ولید التفاعليات ما بين الأفراد والجماعات، ويمكن قياسه بصورة تقريبية بعدد حلقات النقاش عبر الإنترنت، وعناصر الربط بين مواقعها، وكذلك ظواهر التضافر المعرفي الأخرى من قبيل مشاريع التطوير الجماعية، والأوراق العلمية التي يشترك فيها أكثر من مؤلف، وعدد اللقاءات العلمية ونطاق الموضوعات التي تتناولها.

7- الرقم القياسي للنفاذ الرقمي: وهو رقم قياسي جديد ويقوم على أساس عدة عوامل تؤثر في قدرة بلد ما على النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهي البنية التحتية، والاستطاعة المادية والمعرفة والتوعية من حيث سعة نطاق تبادل المعارف والمعلومات.

8- مدى الانخراط في حركة العولمة : وهو مؤشر غير مباشر لقياس الفجوة المعرفية الرقمية، ويقاس عادة بمدى الاندماج في السوق العالمية الذي يشمل - ضمن ما يشمل - مدى تقارب الأسعار العالمية من المحلية، ومدى تنافسية العنصر البشري عالمياً، وحجم الاستثمارات الأجنبية والمبادلات المالية عبر الحدود، وحجم المكالمات الهاتفية الدولية الزاخرة والواردة.

وتجمل مؤشرات مجتمع المعرفة في مدى الاهتمام بالبحث والتنمية والاعتماد على الكمبيوتر والأنترنت والقدرة التنافسية في مجال إنتاج ونشر المعرفة على مستوى العالم، ومع أهمية هذه العناصر، فإن العنصر الأساسي المميز لهذا المجتمع هو إنتاج المعرفة واعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي يقوم

عليها الاقتصاد الجديد الذي تحل فيه المعرفة محل العمل ورأس المال. لنبييل علي، نادية حجازي، 2005. ص (30-31).

6- نموذج مجتمع المعرفة:

إن مجتمع المعرفة هو مجتمع ذو أهداف مثالية والمثالية كما نعلم ظاهرة ديناميكية حيوية كلما اقتربت منها بمزيد من التجويد والإصلاح ابتعدت عنك لمزيد من المثالية. وهذه الظاهرة في مجتمع المعرفة هي في شكل نموذج دورة حيوية، تبدأ الدورة بأهداف مجتمع المعرفة في تحقيق الرفاهية والأمن والاستقرار ولن يتم ذلك إلا علي بنية اتصالات مؤهلة وتقانة معلوماتية عالية والقدرة على التعامل مع هذه التقانة بكفاءة وفهم ووعي وقبل ذلك لابد من ضمان حرية التعامل والتفاعل مع المعلومات المتاحة خلال هذه التقانة، يلي ذلك القدرة علي الاستخدام الأمثل للمعلومات والاتصالات في اكتساب ومعرفة المهارات المطلوبة التي تمكن من تحقيق الإنتاجية الأعلى ومن تحليل المعلومات ونمذجتها لتحقيق القرار الأمثل مما يمكن من المنافسة في عالم اليوم ولينتج عن ذلك مجتمع النمو والتطور والابتكار والحكم الرشيد الذي يحقق العدل الشامل بأشكاله المختلفة من ديمقراطية سياسية واجتماعية وسلوك قويم، والذي يقود من جديد إلى أهداف مجتمع المعرفة المتجددة والمثالية وهي تحقيق مجتمع الرفاهية والأمن والاستقرار وهكذا تبدأ الدورة من جديد. إن فترة هذه الدورة يمكن أن تبدأ من 5 سنوات إلى 10 سنوات إلى 20 سنة أو 25 سنة أو يزيد حسب ظروف وواقع وأهداف المجتمع المعني، فالنموذج الماليزي على سبيل المثال والذي كان مثالياً لحد كبير كانت دورته 20 سنة وقد اشتهر بنموذج (10/10) لأنه قسم لمرحلتين كل مرحلة عشر سنوات (1982م-1992م-2002م). والنموذج الآخر وهو السنغافوري كانت دورته سبع سنوات (1992-1999). هنا لا بد من الإشارة أن هذا النموذج يجب أن يحقق أهدافه في كل المستويات من مستوى الفرد إلى مستوى المؤسسات والشركات والمنظمات إلى مستوى الدولة مع مراعاة خصوصية كل مستوى عند تنفيذ الدورة، وفي نهاية كل دورة يتم بالطبع تقويم الأهداف من جديد لتبدأ دورة جديدة بأهداف أسمى وأفضل. (عوض حاج علي أحمد، د. ت. ص 4).

7- الوصول إلى مجتمع المعرفة:

إن النموذج المقترح يقود في الواقع إلى مجتمع المعرفة الراشد أي ذاك المجتمع الذي يلتزم من أدنى وحدة وهي الفرد إلى أعلى وحدة وهي الدولة بمفهوم المعرفة وهو ماذا تريد وكيف تحقق ما تريد وكيف تؤمن ما حققت مما تريد؟ إن التاجر في متجره والمزارع في مزرعته والإداري في إدارته والمعلم في مدرسته ورب الأسرة في أسرته والحاكم في بلده... الخ كلهم يلتزمون بهذا المنهج، وعندما يلتزم الجميع بهذا المنهج في إدارة المسؤولية تتحقق منظومة مجتمع المعرفة التي تقود إلى مجتمع الرفاهية والأمن والسلام.

لقد حدد اليونسكو أربعة مبادئ للوصول إلى مجتمع المعرفة وهي حرية التعبير وحرية إمكانية الوصول إلى المعلومات والمعرفة واحترام التعددية الثقافية واللغوية وإمكانية التعليم الجيد للجميع ، وهذه في الواقع قيم إنسانية وثوابت شرعية لا خلاف عليها.

إن هذا يقتضي أن كل فرد في مجتمع المعرفة يجب أن يعرف ويتمكن من الوصول إلى مصادر المعرفة في هذه المنظومة وفي الاستفادة والمشاركة الفاعلة في هذه المعرفة فالمزارع على سبيل المثال يستطيع أن يعرف ما هو المحصول الأجدى زراعته هذا الموسم بناءً على الحاجة العالمية والأسعار. ثم يعرف بعد ذلك أين يجد أحسن البذور لهذا المحصول، وكذلك يعرف ما هي أحسن الطرق التي يجب عليه الالتزام بها لتحقيق أعلى إنتاجية، ويعرف ما هو أفضل سوق لمحصوله. كذلك التاجر يجب أن يعرف كيف يصل إلى تحقيق أكبر ربح، وذلك أن يعرف على سبيل المثال متى يشتري ومتى يبيع ومن أين يشتري وكيف يبيع ويعرف قيمة التاجر الصدوق ويعرف زكاة التجارة وفقه البيوع ويعرف قيمة التراحم والتكافل والقرض الحسن. والإداري يجب أن يعرف كيف يصل إلى أي معلومة تدعم قراره بكل يسر كما يجب أن يلتزم التزاماً صارماً بالنظم واللوائح التي في الواقع قد عاهد الناس عليها وأخيراً لا بد أن يراعي قيمة الشورى وحسن المعاملة والإخلاص وكنمان الأسرار، وكذلك المحاسب يجب أن يكون مؤهلاً في نظم الحسابات المحوسبة وقادراً لاستخراج كل التقارير المطلوبة من الحاسوب ملتزماً التزاماً صارماً باللائحة المالية وقيل ذلك ملتزماً بقيم الأمانة والإتقان وهكذا... الخ. أما السياسي والمحامي والمهتم بالشأن العام فيستطيع الوصول إلى اللوائح والنظم والقوانين والاتفاقات والداستير وطرق ومعلومات توزيع الثروة والمشاركة السياسية عبر الأنترنت مما يمكنه المطالبة والدفاع عن حقوق مواطنيه وهو على بينة من أمره مبرراً من أي عصبية قبلية أو أثنية أو دينية. أما المفكر والمثقف والصحفي والكاتب كلهم يستطيعون التعبير عن أفكارهم وثقافتهم ولغاتهم وتراثهم وقيمهم عبر منظومة المعرفة مستخدمين تقانة الأنترنت وملتزمين بحفظ القيم الفاضلة والأعراف ملتزمين عفة اللسان والقلم.

من ثم وبناءً على هذه المبادئ يجب أن يكون لكل فرد فاعل في هذه المنظومة إمكانية استخدام جهاز حاسوب وبنية تحتية إلكترونية وبرمجية وأنترنت وقيل ذلك فلسفة واضحة في ماذا يريد هو وما ذا تريد أسرته أو مؤسسته وماذا يريد مجتمعه وماذا تريد دولته من مستوى سكنه إلى المستويات الأعلى حتى المستوى العالمي حتى يكون مؤهلاً بأن يمثل وحدة أساسية في هذه المنظومة.

عندما ننظر إلى منظومة المعرفة من ناحية إدارية وبالتحديد إلى العلاقات بين المستخدمين في هذه المنظومة فإننا ننظر إلى علاقات الفرد بالمجتمع والفرد بالدولة والفرد بالفرد والدولة بالمجتمع والدولة بالدولة والفرد بالمؤسسة والمؤسسة بالدولة وهكذا من أدنى مستوى إلى أعلى مستوى حتى المستويات العالمية وبهذه النظرة الواسعة أصبحنا نتحدث عن مفهوم الحوكمة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم والتدريب الإلكتروني والمكتبة الإلكترونية وغير ذلك بما يعرف بالتطبيقات الإلكترونية التي تعتبر زوايا هامة في تقانة مجتمع المعرفة ومنظومة المعرفة. ولكن لا بد من الإشارة هنا

وحتى لا ندوب في الجانب التقني المحض أن نكون واعين في كل الأحوال لقيم مجتمع المعرفة من عدل وحرية وحكم رشيد وسلوك قويم". (عوض حاج علي أحمد، د.ت. ص 6-7).

8- معيقات تأسيس مجتمع المعرفة في البيئة التعليمية العربية :

تواجه عمليات نشر المعرفة في مختلف مجالاتها في التنشئة والإعلام، والترجمة، والتعليم صعوبات عدة من أهمها: شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمؤسسات، والتضييق على أنشطتها، وكان من نتائج قصور فعالية هذه المجالات عن طريق تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة.

كما يواجه الانتقال إلى مجتمع المعرفة تحديات عدة أبرزها : تحقيق ديمقراطية المعلومات والتي هي الشرط الموضوعي الذي لابد من توفره، وذلك لتفادي الشمولية والسلطوية، وتنهض ديمقراطية المعلومات على أساس أربع مقومات أولها : **حماية خصوصية الأفراد**، وتعني الحق الإنساني للفرد لكي يصون حياته الخاصة ويحجبها من الآخرين، وثانيهما **الحق في المعرفة**، وثالثهما **حق استخدام المعلومات** ويعني حق كل مواطن في أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات المعلوماتية بسعر زهيد في كل مكان، وفي أي وقت، وأخيراً : **ذروة مستويات ديمقراطية الإعلام** بمعنى حق المواطن في الاشتراك المباشر في إدارة البنية التحتية للإعلام الكوني، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية. (السيد يسين، 2007. ص 04).

بالإضافة إلى تحد آخر لتشكيل مجتمع المعرفة، هو تنمية الذكاء الكوني، وتعني القدرة التكيفية للمواطنين في مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة. (السيد يسين، 2007. ص 363).

وعلى الرغم من اتساع نطاق النقاط السابق ذكرها تظل هناك مجموعة شاملة من المعوقات التي تحول دون تأسيس مجتمع المعرفة نوردتها بإيجاز شديد في النقاط الرئيسة الآتية:

* المعوقات التكنولوجية : وتتمثل في:

- سرعة التطور التكنولوجي.
- تنامي الاحتكار التكنولوجي.
- شدة الاندماج المعرفي.
- تقادم الانغلاق التكنولوجي.

* المعوقات الاقتصادية : وتتمثل في :

- ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات.
- تكثف الكبار والضغط على الصغار.
- التهام الشركات المتعددة الجنسية للأسواق المحلية.
- كلفة الملكية الفكرية.
- انحياز التكنولوجيا اقتصادياً إلى صف القوي على حساب الضعيف.

* المعوقات السياسية: وتتمثل في :

- صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية.
- سيطرة الولايات المتحدة عالمياً على المحيط الجيومعلوماتي.
- سيطرة حكومات الدول النامية على الوضع المعلوماتي محلياً.

- انحياز المنظمات الدولية إلى صف الكبار.
 - * **المعوقات الاجتماعية والثقافية** : وتتمثل في :
 - تدني التعليم وعدم توافر فرص التعليم.
 - الأمية.
 - الفجوة اللغوية.
 - الجمود المجتمعي.
 - غياب الثقافة العلمية التكنولوجية.
 - الجمود التنظيمي والتشريعي.
- هذه مجموعة من المعوقات المرتبطة بجوانب الحياة المتعددة وهي تختلف باختلاف طبيعة كل بلد من حيث درجة التقدم التي وصل إليها.

خاتمة:

إن استخدام تقانة المعلومات والاتصالات وخاصة الأنترنت يمكن أن يكون آلية هامة جداً في توزيع المشاركة الواسعة في اتخاذ القرار في كل المستويات وفي الالتزام بالحوكمة الرشيدة. إن قيم العدالة والحوكمة الرشيدة هي متطلبات لكل عناصر المجتمع من دولة ومؤسسات وأفراد وليست خاصة بالدول كما يتوهم الكثيرون خاصة في الأنظمة الغربية و بعض متقفي الدول النامية الذي كل همهم تنفيذ النموذج الغربي في الديمقراطية السياسية.

فهل من صحة عربية قادمة للاقتراب من مجتمعات المعرفة والمعلوماتية؟ هل من هم عربية ناهضة لتحقيق هذه الثورة الإلكترونية كي نستحق الحياة وسط عالم الإلكترونية، وكي تصبح كلمة السر العربية هي السعي نحو عالم المعرفة والمعلوماتية (المجتمع الإلكتروني)؟ هل ننتظر يوماً تلك اللحظة التي ستأخذنا فيها إرادة حقيقية، إلى نهضة لا تقتصر على العلم وحده، بقدر ما تتطرق في إطارها سائر المجالات؟.

قائمة المراجع :

- الأخضر عزي، غالم بلطي، (2004)، "الحكم الراشد في إسقاط على التجربة الجزائرية"، بيروت، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية.
- بن خالد جمال، (2020)، "الحوكمة وأخلاقيات المهنة"، مطبوعة بيداغوجية سداسية موجهة لطلبة السنة الثالثة علم الاجتماع العام.
- حسام الدين محمد مازن : "الاتجاه المنظومي لتنمية مهارات التفكير المعرفية وفوق المعرفية لبناء مجتمع المعرفة العربى في ضوء معايير الجودة الشاملة العالمية"، في مؤتمر المعلوماتية ومنظومة التعليم، في الفترة من 5-6 يوليو 2006، الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية بالتعاون مع معهد الدراسات التربوية والبرنامج القومي لتكنولوجيا التعليم، القاهرة، المجلد الأول.
- السيد عبد الحميد الزيات، "التمتية السياسية"، مصر: دار المعرفة الجامعية، الجزء 2.
- السيد يسين: "الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي، تحليل ثقافي"، في المؤتمر السنوي الثالث: التعليم عن بعد ومجتمع المعرفة - متطلبات الجودة واستراتيجيات التطوير، مركز التعليم المفتوح

بجامعة عين شمس بالتعاون مع الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد (عمان)، في الفترة 5-7 مايو 2007.

- شروق جمال طاهر، (2018)، "مدخل إلى إدارة المعرفة"، دار ابن النفيس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

- صلاح الدين محمد توفيق، هاني محمد يونس موسى، " دور التعلم الإلكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي- دراسة استشرافية-"، مجلة كلية التربية بشبين الكوم، جامعة المنوفية، عدد 3، 2007.

- عبد الوهاب جودة الحابيس، عبدة أحمد صبطي، (2019)، "مجتمع المعرفة الرقمي ودوره في تنمية الإبداع العلمي: رؤى حديثة للتعلم والبحوث"، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد السادس.

- علة مراد، سالت محمد مصطفى، (2008)، "الحكومة والتنمية البشرية... موائمة وتواصل"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني تحت شعار: "التحوّلات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

- عوض حاج علي أحمد: "منظومة مجتمع المعرفة ودورها في الحكومة الراشدة والديمقراطية وتحقيق الأمن الشامل"، جامعة النيلين.

- محي الدين، حسانة، (2004)، "اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات"، على الموقع www.doc.abhatoo.net/article.php3

- نبيل علي، نادية حجازي: "الفجوة الرقمية - رؤية عربية لمجتمع المعرفة"، عالم المعرفة، العدد (318)، الكويت، أغسطس 2005.

- هيئة الأمم المتحدة " تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية.